

تقرير

استغلت حكومة بنيامين نتنياهو المصالحة الفلسطينية لتوظيفها في سياق إلقاء مسؤولية فشل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية على رئيس السلطة محمود عباس، عبر قلب معادلة السبب والنتيجة

إسرائيل فوجئت بالمصالحة... وتراهن على فشلها

علي حيدر

الذي كان مشغولاً بإمكانية إقدامه على «حل السلطة». وأضافت المصادر نفسها أن «الاستخبارات لم تطلع المستوى السياسي على تطور المحادثات بين حماس والسلطة، وهذا ببساطة فشل، لم نعرف ماذا كان يجري».

وأقر مصدر سياسي لموقع «واي نت» بأن الإسرائيليين لم يكونوا على علم بالاتفاق الذي يتبلور. وأوضح مصدر سياسي أممي إسرائيلي أن «الأجهزة الأمنية تابعت الاتصالات بين حماس والسلطة، لكن لم نعرف في أي يوم بالضبط سيحدث هذا، ولم نعرف أنه سيصدر بيان».

على خط مواز، رأى تقدير صادر عن القسم الاستخباري في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن الاتفاق تمت صياغته «بخطوط عامة وضبابية متعمدة، وهو بعيد عن التحقق»، مضيفاً أن «التفاهات التي تم التوصل إليها بين فتح وحماس تمت بلورتها على أساس التقاء مصالح معين بين الجانبين نتيجة ضعفهما، بفعل المصاعب التي يواجهانها». ولفت التقدير أيضاً إلى أن الرئيس الفلسطيني يأمل أن «تشكل خطوة المصالحة مع حماس رافعة ضغط على إسرائيل

بالرغم من أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس لم يكن ليوقع على اتفاق مصالحة مع «حماس»، في هذه المرحلة على الأقل، لولا النتيجة التي ألت إليها المفاوضات بفعل التصلب الإسرائيلي، اتخذت حكومة بنيامين نتياهو المصالحة الفلسطينية سبباً ومبرراً للإعلان عن وقف المحادثات مع الجانب الفلسطيني، متهمه رئيس السلطة بأنه لو كان يريد إنجاح المفاوضات لواصل مساعيه، ولما اتفق مع حركة ترفض الاعتراف بإسرائيل والاتفاقات الموقعة معها.

مع ذلك، تسود تقديرات في الساحة الإسرائيلية تكشف عن وجود قدر من الرهان على فشل المصالحة الفلسطينية، انطلاقاً من أن الخوض في التفاصيل يؤكد أن الطريق ما زالت طويلة ومليئة بالعثرات، وبالتالي يمكن أن تستجد خلافات قد تهددها. هذه التقديرات الموزعة بين جهات سياسية وإعلامية، لم تحضر في اعتبارات المجلس الوزاري المصغر الذي تعامل مع المصالحة الفلسطينية بمنسوب توظيفي مرتفع جداً، في سياق تبادل المسؤولة على فشل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني على خلفية قراءة وتقدير إسرائيليين.

بأن الاتفاق مع حماس هو جزء من ردود السلطة على التصلب الإسرائيلي، قرر المجلس الوزاري المصغر، بعد جلسة استمرت ست ساعات، سلسلة إجراءات عقابية، بدءاً من تجميد الاتصالات السياسية مع السلطة وفرض عقوبات عليها، وصولاً إلى شن حملة دعائية تهدف إلى تشويه صورة أبو مازن على المستوى الدولي.

لجهة تجميد الاتصالات، من الواضح أن المشكلة بالنسبة إلى إسرائيل أن الاتفاق هو مع جهة ترفض الاعتراف بها وبالاتفاقات الموقعة معها، وعلى هذه الخلفية فإنها ترفض أي إضفاء مشروعية على «حماس»، من دون التراجع عن خياراتها السياسية، وهو ما أوضح نتيناهو لوزير الخارجية الأميركي جون كيري، بالقول إنه من ناحية إسرائيل فإن تشكيل حكومة وحدة بين فتح وحماس سيؤدي إلى وقف المفاوضات. وأوضح مصدر سياسي إسرائيلي أنه «بعدما تحولت السلطة وحماس إلى جسم واحد، لم يعد بالإمكان إدارة مفاوضات سياسية معها. أما بخصوص العقوبات، فقد أوضح نتيناهو أيضاً لكيري أن إسرائيل ستوقف نقل أموال الضرائب إلى السلطة، إضافة إلى توصية الكونغرس الأميركي بوقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية. وأوضح مصدر سياسي أنه «حتى الآن وجهنا إنذاراً حول العقوبات، وجمالياً سننفذ». أما لجهة الدعاية الإسرائيلية التي تهدف إلى تشويه صورة رئيس السلطة، في الإعلام الدولي، فمن ضمن الخيارات التي تم درستها إمكان نشر بيانات في الإعلام الدولي تربط بين اسم أبو مازن وزعيم القاعدة أسامة بن لادن بهدف إقناع الرأي العام الدولي بأن أبو مازن ليس شريكاً للسلام، وأنه يفضل الوحدة مع منظمة إرهابية إسلامية على اتفاق السلام مع إسرائيل.

وبقدر من الإقرار بالفشل في تقدير الاستخبارات حول ما يمكن أن يقدم عليه محمود عباس، أقرت جهات سياسية إسرائيلية بأن المستوى السياسي فوجئ بإعلان المصالحة من قطاع غزة، في الوقت



خلال التوقيع على الاتفاق أمس (سعيد خطيب - أ ف ب)

مرونة ما، ويمكنه إما التقدم أو إرجاء المصالحة حسب احتياجاته». واختتم التقدير بالقول «إن تطبيق التفاهات مرتبط بتقدم المفاوضات مع إسرائيل ويرد فعل المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة».

إلى ذلك، رأى وزير الخارجية الإسرائيلي أفينغور ليبرمان أنه «في حال جرت

اتفاق الاتفاق، فقد أضافت ورقة الموقف التي قدمتها الخارجية الإسرائيلية «برغم التقاء المصالح وأجواء التفاوض، ما زالت هناك أجواء شك وعدم ثقة بين فتح وحماس، والطرفان بعيدان عن جسر الهوات» المتصلة بالتفاصيل التي لم تغلق إلى حد الآن. ولفت التقدير إلى أن «أبو مازن ما زال يحتفظ لنفسه بمساحة

لتجديد المفاوضات وفق شروطه، وأن تشكل تحدياً لسياسة حماس إزاء عملية التسوية. وفي المقابل، فإن حماس تأمل أن يسهم الاتفاق في تغيير التعامل السلبي من جانب مصر تجاهها، وتضمن بأن يتم دمج التنظيم في مؤسسات منظمة التحرير، وأن يحظى ناشطوها في الضفة بمزيد من حرية العمل». أما لجهة

«خدعة» فلسطينية أم «فرصة» يجب عدم تفويتها

لدى نتيناهو الذي «أدار مفاوضات مع حماس كانت أطول وأكثر جدية ومع قدر أكبر من النية الطيبة مما مع عباس»، مذكراً من نسي من الإسرائيليين باتفاقيين مكتوبين أبرمهما رئيس الوزراء مع «المنظمة الإرهابية في غزة»، الأول حول تبادل الجندي جلعاد شاليط والثاني اتفاق وقف النار الذي أنهى عملية عمود السحاب. ورأى رابيد أن «حكومة إسرائيلية تتبني حل الدولتين كان ينبغي لها أن تفرح أمس وأن ترى في اتفاق المصالحة بين حماس وفتح فرصة وليس تهديداً. فبعد كل شيء، كان نتيناهو وأفينغور ليبرمان ورفاقهما في الحكومة هم الذين ادعوا أن عباس لا يمثل كل الجمهور الفلسطيني وأنه لا يمكن التقدم حين تكون السلطة الفلسطينية لا تسيطر في غزة. اتفاق المصالحة، إذا ما نفذ، فسيعطي جواباً لهذه الادعاءات بالضبط، وينتج حكومة تمثل كل الفلسطينيين».

من جهته، أجرى محلل الشؤون الأمنية في موقع الصحيفة الإلكتروني، رون بن يشاي، جردة في الراجح والخاسرين من الاتفاق، فرأى أن حماس هي أبرز الراجحين، يليها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو. فالمنظمة الإسلامية التي تحكم غزة، بحسب بن يشاي، «موجودة الآن في ضائقة اقتصادية وسياسية صعبة وليست قادرة على تأمين احتياجات الحد الأدنى لمليون ونصف مليون من سكان القطاع... واتفاق المصالحة سيحول رئيس السلطة الفلسطينية إلى مسؤول عن سلامة هؤلاء ورفاهيتهم». وهناك ميزة إضافية بالنسبة إلى حماس في الاتفاق، وهي أنه يقدم لها وللجهاد الإسلامي الفرصة للانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي «سيتيح

التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل لأنها تمثل أقلية في الشارع العربي، وحماس لا تستطيع أن تحظى بالاعتراف بأنها الممثلة الشرعية حتى لسكان غزة. وكل ذلك يؤدي بالطرفين الصقيرين إلى محاولات لا تتوقف للمحادثات بينهما والتوصل إلى اتفاقات (خمس حتى الآن) لم تنفذ وليس من الممكن أن تنفذ في المستقبل. وكما كانت (متف). وإسرائيل تجريان تفاوضاً عقيماً منذ سنوات لمنع اتهام المجتمع الدولي لهما بإحباط «مسيرة السلام». بتفاوض الطرفان العربيين كذلك كي لا يخسرا منزلتيهما في نظر جمهورهما في الداخل». بناءً عليه، يرى بلاي أن عنوان الاتفاق هذه المرة «موجود في الساحتين الإقليمية والدولية، وتشملان إدارة الولايات المتحدة، لأن الرسالة إلى واشنطن مفهومة من تلقاء نفسها، وهي أنه إذا لم يقنع وزير الخارجية الأميركي إسرائيل بالعودة إلى المحادثات بشروط متف. فمن المؤكد أن السلطة القادمة، سلطة حماس، ستكون أقل إراحة للولايات المتحدة».

في المقابل، انتقد باراك رابيد في صحيفة «هآرتس» موقف حكومة نتيناهو من الاتفاق الذي رأى فيه فرصة ينبغي عدم تفويتها. وكتب رابيد أن «حماسة» نتيناهو ورجاله متوقعة. فهذا رد فعل شرطي آخر لحكومة إسرائيل على التغيير الجاري في الشرق الأوسط. فمثلما هي الحال مع سقوط مبارك في مصر، وانتصار روحاني في الانتخابات في إيران، أو الاتفاق المرحلي بين القوى العظمى وإيران على البرنامج النووي، هذه المرة أيضاً كان رد الفعل الإسرائيلي سلبياً، بيت الفرغ ويرى في كل تغيير في الوضع الراهن تهديداً وليس فرصة». وتوقف الكاتب عند ازدواجية الأخلاق

محمد بدير

شأن عدد من الكتاب هجوماً لاذعاً ضد اتفاق المصالحة الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح، فيما دعا البعض الآخر إلى التريث والنظر إليه بوصفه فرصة ينبغي استغلالها. وبين هؤلاء وهؤلاء، كان هناك من أجرى جردة موضوعية في فوائد الاتفاق واضراره بالنسبة إلى كل من اللاعبين المعنيين به، معتبراً أن حماس هي أبرز الراجحين منه، يليها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو. وتحت عنوان «تخطيم الأواني» كتب أليكس فيشمان في «يديعوت أحرؤوت» أن دوائر صناعة القرار في إسرائيل تنفجر غضباً ليس فقط من أبو مازن بل إن «خيبة الأمل الكبرى هي في الأساس من التعامل الأميركي مع الإجراءات الأحادية لرئيس السلطة الفلسطينية. فأبو مازن من وجهة نظر حكومة نتيناهو حطم الأواني كلها في اللحظة التي أدخل فيها منظمة إرهابية هي حماس من الباب الرئيسي وأشركها في معادلة التفاوض. والكرة الآن في ملعب الولايات المتحدة، فإذا لم يوجد رد أميركي واضح، فسيكون ذلك بدء تداع سياسي يفرض على إسرائيل الاعتراف دول الغرب بحماس».

وأشار فيشمان إلى أن «الرد الإسرائيلي على ذلك كما أخذ ينضح في جهاز الأمن لا يقل غضباً. فمنذ الآن فصاعداً سيكون كل إطلاق نار يتم من قطاع غزة على إسرائيل تحت مسؤولية أبو مازن بصفته يراش حكومة الوحدة».

بدوره، رأى الكسندر بلاي في «إسرائيل اليوم» أن اتفاق المصالحة ليس سوى خدعة فلسطينية تتكرر مرة أخرى، ويرأيه تكمن دوافع الاتفاق في أن «منظمة التحرير الفلسطينية غير قادرة على

